



التغيرات في السياسات الأمريكية وأثرها على حقوق المرأة والمنظمات النسائية في الأردن

موجز السياسات نيسان/أبريل 2025

أثار قرار إدارة الرئيس ترامب بتجميد المساعدات التنموية الخارجية الأمريكية على مستوى العالم لمدة 90 يومًا، بانتظار إعادة التقييم، وإيقاف جميع المبادرات المتعلقة بالتنوع والعدالة والشمول (DEI) صدمةً كبيرةً في قطاعات العمل الإنساني والتنموي حول العالم. وفي الأردن—الذي يُعد موطنًا لعددٍ كبير من اللاجئين ويعتمد اعتمادًا كبيرًا على المساعدات الخارجية لدعم قطاعات حيوية مثل البنية التحتية والصحة والتعليم—أثار هذا القرار قلقًا بالغًا لدى المعنيين والمراقبين.

ومن أجل مناقشة أثر إلغاء هذه البرامج وتجميد التمويل على أرض الواقع، نظّمت كل من منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) والتحالف الوطني الأردني «جوناف» وشبكة نساء النهضة طاولةً مستديرةً في 23 فبراير 2025. هدفت هذه الفعالية إلى تسليط الضوء على هذه التغيرات في السياسات الأمريكية وانعكاساتها على حقوق المرأة والمنظمات النسائية في الأردن. ويستعرض هذا الملخص أبرز ما دار في النقاشات والتوصيات التي طرحها المشاركون.

أثر التجميد الأمريكي لتمويل المساعدات بالأرقام

تُعدّ الولايات المتحدة أكبر مساهم في المساعدات الخارجية على الصعيد العالمي، حيث قدّمت 40% من إجمالي المساعدات الإنسانية المسجّلة لدى الأمم المتحدة خلال عام 2024. وتُعدّ الأردن واحدًا من أكبر متلقّي هذه المساعدات، إذ تلقى أكثر من 5 مليارات دولار منذ عام 2021.

ووفقًا لتقرير تمويل المساعدات الخارجية الصادر عن وزارة التخطيط في الأردن، فإن المملكة—التي يبلغ عدد سكانها نحو 11.5 مليون نسمة وتحتضن ثاني أعلى عدد لاجئين بالنسبة لعدد السكان في العالم—اعتمدت في السنوات الأربع الماضية على الولايات المتحدة باعتبارها الممول الأبرز للمساعدات الخارجية. وقد جاءت هذه المساعدات على شكل قروض ودعم فني وتخصيصات مباشرة للموازنة العامة، واستُخدمت بشكل أساسي لدعم

المبادرات الاقتصادية. وتشير التقديرات الأولية إلى أن تخفيضات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ستبلغ نحو 770 مليون دولار سنوياً، وهو المبلغ الذي اعتمدت عليه الأردن منذ عام 2021 لتمويل برامج حيوية تشمل البنية التحتية للمياه والتعليم والرعاية الصحية والمساعدة القانونية والاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، إضافة إلى دعم مناصرة حقوق المرأة.

الأثر الفوري للتغييرات في السياسات: مصير مشترك للمجتمع المدني الأردني والفئات الأكثر ضعفاً

افتتح المشاركون النقاش بالتأكيد على التأثير المقلق لقرارات السياسة الأخيرة على استقرار الأردن واقتصاده. وأشاروا إلى أن العواقب المباشرة لهذه القرارات لا تنحصر في المنظمات النسائية وحدها، بل تمتد لتشمل جميع منظمات المجتمع المدني. فقد أدى التجميد المفاجئ للمساعدات إلى توقف المشروعات الحيوية وتدخلاتها، مما خلق حالة من عدم اليقين لكل من المنظمات غير الحكومية والبرامج الحكومية. وتواجه الكثير من المنظمات الدولية حالياً شحاً في السيولة النقدية، الأمر الذي يؤثر بدوره في شركائها الوطنيين والمحليين، ويؤدي إلى تعليق الخدمات وإنهاء العقود وتقليص الدعم الموجه للفئات الضعيفة.

وتشير التقديرات الأولية إلى احتمال أن يفقد آلاف الموظفين الأردنيين العاملين في مشروعات ممولة أمريكياً عقودهم أو يواجهوا تعليقات في هذه العقود. وأكد ممثلو منظمات المجتمع المدني الأردنية أن إنهاء عقود الموظفين يترتب عليه أعباء مالية كبيرة وغرامات. وتواجه المنظمات النسائية ومنظمات حقوق المرأة، لا سيما الأصغر حجماً وتلك العاملة في المجتمعات المحلية، خطر الإغلاق الكامل في ظل هذه الظروف، وهو ما قد يؤدي إلى خسارة كبيرة في قدرتها على تقديم الخدمات للفئات الأكثر احتياجاً. وبالرغم من عدم تسجيل توقف فوري للخدمات المنقذة للحياة للاجئين والفئات الضعيفة الأخرى، فإن من المتوقع ظهور هذه التأثيرات على المدى المتوسط في حال استمرار التجميد.

كما أن تقليص المساعدات الأمريكية واستخدامها كورقة سياسية—لا سيما تلك الموجهة للأمم المتحدة والفئات اللاحقة—قد يعيد رسم المشهد الاجتماعي والاقتصادي في الأردن ويزيد من تضيق الحيز المتاح للمجتمع المدني.

الأثر متوسط المدى للتغييرات في السياسات: تأثير الدومينو وإضعاف العدالة بين الجنسين

حذر المشاركون مما وصفوه بـ«تأثير الدومينو»، حيث يمكن أن يؤدي تخفيض التمويل الموجه للمساعدات المنقذة للحياة للاجئين والفئات الضعيفة إلى تراجع التركيز على المساواة الجندرية وإضعاف الاستجابات المجتمعية. وقد يجد مانحون آخرون، مثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه—والتي عرفت بدعمها القوي للمساواة الجندرية—صعوبة في سد الفجوة التمويلية، خصوصاً في ظل تفكير دول كهولندا والمملكة المتحدة بتقليص مساعداتها الخارجية. وقد يلحق ذلك ضرراً شديداً بجهود الأردن في تعزيز حقوق المرأة.

كما قد تواجه المنظمات المجتمع المدني، خصوصاً تلك المعنية بقضايا النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، مزيداً من التحديات في ظل إعادة ترتيب الأولويات لشح الموارد المتاحة وارتفاع المنافسة بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في منطقة تشهد بالفعل أزمات متكررة. وقد يؤدي ذلك إلى إهمال شبه كامل لقضايا حقوق المرأة وتمكينها، لتبقى مجرد «دمج للنساء» في البرامج بدلاً من إحداث تقدم جوهري. ويواجه إنجاز الأردن على منصة بكين وخطته لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خطر التراجع.

الأثر طويل المدى للتغييرات في السياسات: تعزيز ردود الفعل السلبية ومزيد من تقييد الحيز المدني

من المحتمل أن تؤثر تخفيضات الدعم المخصص لموازنة الحكومة الأردنية في قطاعات رئيسية مثل التعليم والصحة. ويتوقع المشاركون تراجع إمكانية حصول الفتيات على تعليمٍ نوعي، وارتفاع معدل وفيات الأمهات، وانخفاض توافر الرعاية السابقة للولادة ووسائل تنظيم الأسرة مما يؤثر سلباً في الحقوق الإنجابية للمرأة وصحتها

العامّة. كما أن تهميش قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي قد يزيد من تعرّض النساء والفتيات والفئات الضعيفة للخطر.

ويواجه الاعتماد الاقتصادي للنساء تهديداً مباشراً كذلك، إذ تُعاني النساء في الأردن أصلاً من معدلات بطالة مرتفعة، وكان التمويل الأمريكي يلعب دوراً حيوياً في دعم برامج التدريب المهني وريادة الأعمال والمنح الصغيرة. ومن شأن تجميد المساعدات أن يحدّ من مشاركة النساء الاقتصادية ويزيد من تبعيتهن المالية ويقلص فرصهن في الاستقلالية.

علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي المنافسة المتزايدة على الموارد القليلة إلى الضغط على أنظمة الدعم الهشة في الأردن. وقد يؤدي إضعاف المجتمع المدني إلى خسارة خبرات متراكمة وهدر عقود من التقدم، مما يحدّ من قدرة المنظمات المحلية على تعبئة المجتمعات والدفاع عن المساواة الجندرية. وهذا التراجع في الدور الحيوي للمجتمع المدني قد يعزز الهياكل الاجتماعية التقليدية ويكرّس الأعراف المحافظة، فيزيد من تهميش المرأة في الأردن والمنطقة عموماً. وبالمحصلة، يُرجّح أن يؤدي استمرار تجميد المساعدات إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار الاجتماعي وتعاضم المخاوف المرتبطة بأمن المنطقة.

وتتزايد المخاوف من أن يقلص انخفاض التمويل للقطاع العام الفضاء المتاح لمنظمات المجتمع المدني، فتواجه المزيد من القيود على أنشطتها في الأردن والمنطقة ككل. كما يشير إلغاء برامج DEI واستمرار الخطاب المناهض للمساواة بين الجنسين إلى إمكانية تقوية جبهة رافضي حقوق المرأة والشمول. وقد يحوّل هذا التطور عقوداً من التقدم التدريجي في تغيير الأعراف الاجتماعية ومعالجة الصور النمطية الجندرية.

الدروس المستفادة والتوصيات

شدّد المشاركون في الطاولة المستديرة على الحاجة إلى إجراءات فورية وخطط طويلة الأجل لتخفيف الأزمة والحفاظ على المكتسبات في مجالي العدالة الجندرية والعدالة الاجتماعية.

1. إجراء فوري لتنسيق خطة لاحتواء الأزمة

ينبغي لمنظمات المجتمع المدني الأردنية أن تتعاون مع المنظمات الدولية لدعم الهيئات المحلية التي تواجه صعوبات مالية، خاصة فيما يتعلق بالمتطلبات القانونية لإنهاء عقود الموظفين. وعلى منظمات المجتمع المدني التواصل مع المنظمات الدولية التي تفاوض بخصوص تعليق التمويل، وحثها على تضمين بنود خاصة بإنشاء صناديق طوارئ في المشاريع المستقبلية.

2. إعادة النظر في إطار المساعدات الخارجية للأردن

أكد المشاركون أن الاعتماد الشديد على المساعدات الأجنبية قد أضعف استدامة المنظمات المحلية وأحدث تشوّهات في سوق العمل الأردني نتيجة التفاوت الكبير في الأجور. ودعوا إلى إنشاء إطار جديد للمساعدات الخارجية يعتمد على مبادئ حقوق الإنسان وفكر إنهاء الاستعمار والتمكين المحلي. وينبغي تطوير هذا الإطار عبر حوار شامل يضم الحكومة الأردنية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

3. بناء مجتمع مدني مرن قادر على امتصاص الصدمات
يمكن لتعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني أن يحقق أقصى استفادة من الموارد ويقلل ازدواجية الجهود ويرفع الكفاءة. ولا بد من تقوية المنصات القائمة مثل التحالف الوطني الأردني «جوناف» وشبكة نساء النهضة وتفعيلها بشكل أشمل، لتكون حاضنة تجمع المجتمع المدني الأردني وتحدد أولوياته وتدافع عن أجندة العدالة الجندرية والاجتماعية.

4. الحوار حول استدامة منظمات المجتمع المدني في الأردن
طرح بعض المشاركين مقترحات تتعلق بمشروعات مدرة للدخل لتعزيز استدامة هذه المنظمات والحد من اعتمادها على المساعدات الأجنبية، بينما تساءل آخرون عن جدوى تبني المنظمات نموذج المؤسسات الاجتماعية. وتوافق الجميع على ضرورة إجراء بحوث وحوارات سياساتية معمقة لاستكشاف نماذج تمويل مستدامة، تشمل إصلاحات قانونية تشجع التمويل الخاص للمنظمات غير الحكومية، وتقديم حوافز ضريبية للتبرعات، وتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

5. تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني
شدّد المشاركون على أهمية الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني للتوافق على الاستجابات المناسبة واستشراف حلول متوسطة المدى، مثل تفعيل اللامركزية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص وتشجيع التطوع. ويتعين على وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية قيادة الجهود التنسيقية ومشاركة البيانات مع منظمات المجتمع المدني، وتحديد مواطن العجز في التمويل وتحديد الأولويات المجتمعية—خصوصاً في قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين.

الخاتمة

يُمثل تجميد التمويل الأمريكي وإلغاء مبادرات التنوع والعدالة والشمول تهديداً ملموساً لجهود تحقيق المساواة بين الجنسين في الأردن وخارجه، إذ قد يؤدي إلى إهدار عقود من الإنجازات ويعرقل مسار التنمية المجتمعية الأوسع. غير أنّ هذه الأزمة قد تشكل فرصة سانحة للمجتمع المدني الأردني لتبني نهج محلي ومستقل، يحدّد بنفسه أولويات أجندة المساواة الجندرية ويؤسس إطاراً أكثر مرونةً واستقلالية للنمو في المستقبل.